"Legal Protection of Privacy in Light of the Development of Artificial Intelligence Technologies"

Ahmed Ibraheem Ahmed
College of Public Law, Al-Isra University, Iraq
DOI: https://doi.org/10.31918/twejer.eli24.19
Published: 13/10/2024

Abstract

This research seeks to shed light on the legal aspects of protecting private life in light of the development of artificial intelligence technologies, Private life is protected and untouched, Despite the many changes the world is witnessing as a result of the massive information revolution, the latest product of which is artificial intelligence, which in turn aims to achieve intelligent systems that behave the way humans do in terms of learning and understanding.

Given the rapid development of digital information technology and its ability to rapidly grow in access to personal data, It is definitely an area of great concern, especially with the spread of artificial intelligence technologies that are constantly present among us and affect most aspects of our lives in one way or another.

Keywords: *legal protection - private life - artificial intelligence.*

"الحماية القانونية للحياة الخاصة في ظل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي"

د. أحمد إبراهيم أحمد عطية خليل
مدرس القانون العام جامعة الإسراء بالعراق
Ahmed.ibrahim@esraa.edu.iq

الملخص:

يسعى هذا البحث لإلقاء الضوء على الجوانب القانونية لحماية الحياة الخاصة في ظل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، فالحياة الخاصة مصونة ولا تمس، بالرغم مما يشهده العالم من متغيرات كثيرة نتاج الثورة المعلوماتية الهائلة والتي يعد الذكاء الاصطناعي أحدث إفرازاتها والذي يهدف بدوره للوصول إلى أنظمة تتمتع بالذكاء وتتصرف على النحو الذي يتصرف به البشر من حيث التعلم والفهم.

وبالنظر إلى التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات الرقمية، وقدرتها على النمو السريع في الوصول للبيانات الشخصية، فهي حتما مجال ينطوي على مخاوف بالغة، خاصة مع انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي التي باتت متواجدة بيننا بشكل مستمر وتؤثر على غالبية جوانب حياتنا بشكل أو بأخر.

الكلمات المفتاحية: الحماية القانونية– الحياة الخاصة – الذكاء الاصطناعي.

المقدمة:

يشهد العالم اليوم تطور – سريعا- لتقنيات الذكاء الاصطناعي وما يحتويه من فرص كبيرة وواعدة، خصوصا في مجال قدرة الذكاء الاصطناعي على التعلم الآلي وكفاءته التنبئية لمجريات الأمور، مما له أثر إيجابي في كافة مجالات الحياة وما يدور في معاملات الإنسان اليومية، وبالرغم من ذلك تزايدت الشكوك حول قدرة وتطور هذه التقنيات على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومن أهم هذه الحقوق هو الحق في الحياة الخاصة أو الحق في الخصوصية، وفي المقابل من ذلك لابد من إطلاق العنان لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي لتساهم في تحقيق الأمن الإنساني بمفهومه الشامل، على أن يتم ذلك بقدر من التوازن ما بين الحق في الحياة الخاصة وما بين الحق في الحصول على المعلومات الشخصية، من خلال أطر تشريعية تحمي بأبعادها التنظيمية والمدنية والجنائية حرمة الحياة الخاصة لما لها من قدسية في كافة المواثيق الدولية والدساتير الوطنية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في كون تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وتزايد الاعتماد عليها وتوسيع مجالات استخدامها على المستوى الاقتصادي والإداري والثقافي والاجتماعي وحتى الأمني إلى ظهور عدد كبير من الجرائم التي ترتكب بواسطة الربط بين هذه التقنيات، حيث أصبح الإنسان أكثر عرضة لمختلف أشكال التعدي سواء من خلال القرصنة وسرقة البيانات أو الحسابات على شبكات التواصل

الاجتماعي أو عن طريق اختراق البريد الالكتروني، وما يترتب عنه تسهيل الاطلاع على أسرار الحياة الخاصة للإنسان، مما جعلها وسائل تسمح بانتهاك حرمة الحياة الخاصة، وهذا ما أوجب ضرورة تدخل رجال القانون للبحث عن الحماية القانونية الفعالة للحياة الخاصة في ظل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، سواء بتعديل القوانين الحالية أو باقتراح قوانين جديدة في حالة عدم قدرة أو كفاية القوانين الحالية على تجنب ومنع هذه الظاهرة التي أصبحت جريمة – دورية- منتهكة من قبل المؤسسات والأفراد.

أهداف البحث:

ويهدف البحث إلى عدة أهداف أهمها:

1- التعرف على مفهوم الذكاء الاصطناعي.

2- بيان دور القانون في حماية الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

3- بيان مدى تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة.

اشكالية البحث:

تدور اشكالية البحث الرئيسة في بيان الحماية القانونية للحياة الخاصة في ظل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، وما يتفرع عنها من التساؤلات الأتية:

1- ما هو مفهوم الذكاء الاصطناعي؟

2- ما هو دور القانون في حماية الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي؟

3- ما هو مدى تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة؟

منهج البحث:

إن طبيعة الدراسة توجب علينا اتباع المنهج الاستقرائي من خلال استقراء النصوص القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذلك المنهج التحليلي أو الاستنباطي من خلال تحليل مشكلة الدراسة وأبعادها والتعمق في أسبابها وبيان الحلول المقترحة لها، ومعرفة ورصد موقف الفقه واتجاهاته.

خطة البحث:

تم تقسيم خطة البحث إلى مطلب تمهيدي ومبحثين على النحو التالي:

المطلب التمهيدي: مفهوم الذكاء الاصطناعي وحماية الحياة الخاصة.

المبحث الأول: الحماية التشريعية للحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: مدى تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة.

الخاتمة وتتضمن النتائج والتوصيات.

المطلب التمهيدي

مفهوم الذكاء الاصطناعي وحماية الحياة الخاصة

تسارعت وتيرة تطور الذكاء الاصطناعي في الفترة الأخيرة، مما تزايدت معه التحديات الناجمة عن هذا التطور الهائل لكافة فئات المجتمع من مصنعي تقنيات الذكاء الاصطناعي ومطوره وكذا رجال القانون والفلاسفة ورجال الدين، من أجل مواجهة كل ما يمس بحقوق الإنسان بصفة عامة وبالحق في الحياة الخاصة على وجه الخصوص، وهو ما اضطر فقهاء القانون لوضع أفكارهم ومقترحاتهم بصورة مغايرة للماضي، فلم يعد يتم الاعتداء على الحياة الخاصة من قبل أشخاص محددين يستطيع القانون توقيع

كافة العقوبات عليهم، بل يتم ذلك عن طريق تقنيات الذكاء الاصطناعي مما يستدعي مواكبة وإعادة صياغة التشريعات التنظيمية والإجرائية والجنائية لهذه التقنيات الحديثة.

الفرع الأول

ماهية الذكاء الاصطناعي

لمعرفة ماهية الذكاء الاصطناعي يتعين أولا تحديد المقصود بالذكاء الإنساني، فهو الذي يرتبط بالقدرات العقلية وما يتفرع عنها من تكيف مع البيئة وظروف الحياة والاستفادة من التجارب السابقة وكذلك التفكير والتحليل والتخطيط والتنبؤ والاستنتاج والاحساس والإدراك، بالإضافة إلى سرعة التعلم والاستفادة مما تم تعلمه (عبد الحكيم، 2020، ص 2).

ويعرف الذكاء الاصطناعي على أنه " أحد العلوم الحديثة والمبتكرة والتي تعتمد على جهاز الحاسوب وبرامجه المختلفة بشكل رئيسي وأساسي، وهو حجر الأساس في جعل الآلات المبرمجة والمحوسبة تقوم بمهام مماثلة للذكاء البشري التي تتمثل في التعلم والاستنباط واتخاذ القرار (ياسين، 2020، ص 220).

والذكاء الاصطناعي هو نتاج التطور العلمي والتراكم المعرفي والإدراك، فأضحى سلوك معين يمكن أن تؤديه آلة من صنع الإنسان وابتكاره، فالذكاء الاصطناعي قادر على محاكاة السلوك الإنساني الذكي لحل المشاكل واتخاذ القرارات، فهو محاولة حاسوبية للعمليات المعرفية التي يستخدمها الإنسان في تأدية الأعمال التي نُعدها ذكية كالقيام بتشخيص طبي أو السيارات ذاتية القيادة أو الطائرات بدون طيار، وحتى الاستدلال على طريق للانتقال من مكان لآخر وغير ذلك من الأمور التي تستوجب التفكير والادراك والمعرفة (مهدي، 2019، ص 152).

وبناء على ذلك هل سيكون الذكاء الاصطناعي حليفا للإنسان أم منافسا له، مما يعني أنه بالإمكان – في القريب العاجل- أن تقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي الكثير من الخدمات التي لم تكن متوقعة اليوم، وذلك من خلال القدرة على تحليل البيئة واتخاذ القرارات والتكيف مع بيئة غير مألوفة أو مواقف جديدة، أم أنها ستكون عنصر مراقبة للإنسان دون علمه منتهكة بذلك حقوقه وحياته الخاصة، أم أنها تتفوق على الإنسان في أداء المهام والواجبات بما يحقق مبدأ عدم المساواة في مستقبل مشترك للإنسان والذكاء الاصطناعي، بما يؤثر على وحدة الإنسان الأنثروبولوجيا، وهو ما يضع القانون نفسه كضامن للسيطرة البشرية على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وهو ما يدعونا للتساؤل هل يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي ملكا للذكاء الاصطناعي في حد ذاته إذا ما أصبح لديه الاستقلالية والحرية في اتخاذ القرار بعيدا عن إرادة المستخدم سواء أكان صانع أو مطور أو مشغل، ونجد أن هذا التساؤل دفع بعض المفكرين من مهندسي البرمجيات ورجال القانون لتبني فكرة اكتساب الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية (الدحيات، 2019، ص 25، 27) [(1)].

وعلى النقيض من ذلك نجد أن الشخص الطبيعي يمتلك الشخصية القانون ليس بحكم أنه بشريا فقط، وإنما لقدرته على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، ولكن لا يمكن إعطاء الذكاء الاصطناعي كل ما يتمتع به الإنسان، فيصبح له إضافة للحق في الحياة، الحق في التعبير واحترام الحياة الخاصة، والحق في الانتخاب والعمل، وكل هذه الحقوق والحريات لا تتماشى إلا مع الإنسان الطبيعي لما يتميز به من عوامل مادية وقدرات عقلية وجوانب معنوية.

وعلى الرغم من ذلك يبقى هذا الأمر محل خلاف فلا يمكن ايجاد وصف حقيقي للذكاء البشري في حد ذاته، فلا يمكن القول باكتساب الشخصية القانونية الكاملة للذكاء الاصطناعي الذي يعتمد على الإنسان في تزويده بالخوارزميات اللازمة حتى يمكنه العمل (غبريال، 2018، ص 7)، وكما لا يقبل المنطق

العقلي والعلمي والقانوني أن يمارس الذكاء الاصطناعي وتقنياته بعض الحقوق كالحق في الزواج وهو لا يتميز بالمادية ولا أن يستطيع إبرام بعض العقود كالهبة فكل هذه الأمور تعتمد على الإدراك والعاطفة الإنسانية (العناني، 2022، ص 40).

كما أن منح الشخصية القانونية الكاملة للذكاء الاصطناعي تعني خلق منظومة قانونية خاصة بخلاف بني الإنسان، وهذا ما يعني مستقبل مشترك وموازي للمجتمع البشري ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انصاف أحد على الأخر وهذا ما يتعارض تماما والكرامة الإنسانية التي خلق القانون لحمايتها والمحافظة عليها، مما يفتح المجال لتدمير الجنس البشري بسبب تقنيات الذكاء الاصطناعي (Missy، 2017, p 2) .

الفرع الثاني
الذكاء الاصطناعي والحق في الحياة الخاصة

يعد موضوع الحق في الحياة الخاصة واحدا من أهم موضوعات حقوق الإنسان لما له من ارتباط وثيق بمسألة أخرى بعيدة الخطر في حياة الفرد في المجتمع الذي يعيش فيه وهي حريته، وما يترتب عليها من صون لكرامته واحتراما لأدميته فلا يتطفل عليه متطفل فيما يود الاحتفاظ به لنفسه، وتطور مفهوم الحياة الخاصة ومر بعدة مراحل منها، الاعتراف بالحياة الخاصة كحق لحماية الأفراد من مظاهر الاعتداء المادي على حياتهم وممتلكاتهم، ثم انطواء الحق في الحياة الخاصة على حماية القيم والعناصر المعنوية للشخص، وأصبحت اليوم حماية الحياة الخاصة حق عام يمتد نطاقه لحماية الفرد من كافة أوجه الاعتداءات والتدخل في حياته أيا كان مظهرها أو طبيعتها، وبذلك ولد مفهوم جديد للحياة الخاصة ارتبط -إيجابا وسلبا- بمدى تأثير تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي (سلامة، 2021، ص 2).

وبناء على ذلك تظل حماية الحياة الخاصة موضع اهتمام فقهاء القانون على مر العصور كونها تتعلق بالحق في الحياة الأسرية، والشخصية، والداخلية، والروحية للشخص عندما يعيش وراء بابه المغلق (عبد الله، 1994، ص 8)، وما يتفرع عن ذلك كله من الحياة العاطفية والزوجية والعائلية والحالة الصحية والرعاية الطبية والآراء السياسية وقضاء أوقات الفراغ والمعتقد الديني وحرمة جسد الإنسان وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالحياة الخاصة.

وفي الواقع إن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في ميدان جمع ومعالجة البيانات والمعلومات الشخصية وما يندرج عنها من أشكال وصور الحياة الخاصة للإنسان سواء من قبل الدولة أو المنظمات أو الكيانات الفردية قد أدى إلى اختلافات بين الأفراد في الحياة الخاصة ومتطلبات الاطلاع على شئون الأفراد، وذلك على النحو التالي (مسعود، 2018، ص 140، 141): -

1- التناقض بين الحياة الخاصة وحق الدولة في الاطلاع على شئون الأفراد وذلك لتنظيم الحياة الاجتماعية على نحو أفضل، كالاحتفاظ بسجلات البيانات الشخصية بالقدر الذي يسمح للدولة بالتنظيم الكافي لحياة الأفراد.

2- التناقض بين الحياة الخاصة والحق في جمع المعلومات التي تخدم البحث العلمي وحرية البحث العلمي.

إلا أن تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي أتاح نقل النشاط الاجتماعي والتجاري والسياسي والثقافي والاقتصادي للأفراد من العالم المادي إلى العالم الافتراضي للبيئة الالكترونية، لكي تتكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي مع مختلف أنشطة الحياة وتوظيف هذه التقنيات لخدمة الإنسان دون المساس بحياته الخاصة سواء كانت المادية أو المعنوية أو المعلوماتية، وفي المقابل من ذلك قد تتميز تقنيات الذكاء الاصطناعي

باستقلالية تؤدي إلى إحداث أثار معينة من خلال اتخاذ قرارات انفرادية بعيدة عن إرادة المستخدم، وذلك من خلال القدرة على تنفيذ مهام معينة انطلاقا من حالة معينة واستنتاجات دون تدخل الإنسان، وبذلك لا يستطيع الإنسان سواء كان مصنع أو مطور أو مشغل أن يتحكم في تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي ما يسمح بالاعتداء على حياة الإنسان الخاصة.

وبذلك تتدخل تقنيات الذكاء الاصطناعي في كافة مجالات الحياة ابتداء من استخدامها في وسائل التواصل الاجتماعي وصولا إلى المجال الأمني والعسكري للدول، وبناء على ذلك لم تعد حقوق الإنسان بمنأى عن هذه التقنيات المستحدثة والتي ألقت بظلالها على العديد من الجوانب المتعلقة بالكثير من حقوق الإنسان، فالحق في الحياة الخاصة من الحقوق الأساسية اللصيقة بشخص الإنسان، وما يشمله من أشكال عديدة تتصل بأسرار الفرد وحياته الخاصة (العصار، 2015، ص 42).

وتطبيقا لذلك يتزايد حق الفرد في الحياة الخاصة كلما ازداد تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي فيبقى من حق الإنسان أن يحدد ما يمكن أن يصل للأخرين من معلومات خاصة به، وأن يقرر الإنسان ما يجوز تجميعه من معلومات شخصية وعملية معالجتها آليا وحفظها وتوزيعها، واستخدامها في صنع القرار الخاص به أو المؤثر فيه، ويكون للإنسان الحق في الوصول لهذه المعلومات والاطلاع عليها وتصحيحها إذا كانت غير صحيحة، ومحوها إذا كانت محظورة (محمد، دون، ص 192).

وهديا بما تقدم يعتبر الحق في حماية الحياة الخاصة من الحقوق النسبية المرنة التي تتغير وتتبدل وتضيق وتتسع قواعدها وأحكامها من عصر إلى أخر ومن مجتمع إلى أخر، ويتعين على الدول والحكومات مواكبة كل تطور من شأنه التدخل في الحياة الخاصة للأفراد لكون هذا الحق من الحقوق اللصيقة بالإنسان وأكدتها الشرائع السماوية وتضمنها الدستور في قواعد كلية ونظمها القانون بأحكام تفصيلية لضمان حماية حق الإنسان في الحياة الخاصة.

المبحث الأول

الحماية التشريعية للحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي

تمهيد وتقسيم:

يعد الحق في الحياة الخاصة من الحقوق الدستورية والقانونية الأساسية الملازمة للشخص الطبيعي بصفته الإنسانية كأصل عام، فهي تعد أساس بنيان كل مجتمع قانوني سليم، كما أنه يعتبر من الحقوق السابقة على وجود الدولة ذاتها، لذلك يحرص المشرع على كفالة هذا الحق بكافة صوره وأشكاله باعتباره مستقلا بذاته، وأرسى المشرع الدستوري القواعد الأساسية لهذا الحق، وسعى أيضا إلى ترسيخه في أذهان المشرع العادي لمنع التدخل في خصوصيات الأخرين وكشف أسرارهم، ودعت إلى تأكيد هذا الحق كافة المؤسسات الدينية [(2)].

وفي سبيل بيان الحماية التشريعية للحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي، سيقسم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول **دور الدستور في حماية الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي**، فيما يكون الثاني للحديث عن **دور القانون في حماية الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي.**

المطلب الأول

دور الدستور في حماية الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي

مع تزايد تقنيات الذكاء الاصطناعي وما تتعرض له الحياة الخاصة للفرد من مخاطر وتهديدات أفرزتها واقع الحياة العملية، من خلال ضرورة ملائمة حق الدولة في الاطلاع على القدر اللازم من

الحياة الخاصة للفرد وحق الفرد –بصفته الإنسانية-من عدم التعرض لحرمة حياته الخاصة، لهذا يجب الاعتراف الدستوري للإنسان بضمانات كافية تمكنه من ممارسة كافة حقوقه المشروعة.

وبناءً على ذلك أولى الدستور المصري أهمية كبرى لآليات الذكاء الاصطناعي والأمن المعلوماتي لإدراكه الدور الحيوي الذي يؤديه من خلال التقدم الهائل للذكاء الاصطناعي وتقنياته، وتأثير هذه التقنيات على كافة مجالات الحياة سواء للفرد أو الدولة والمجتمع ككل.

وحيث نصت المادة (31) من الدستور المصري الصادر عام 2014 والمعدل عام 2019 على أنه "أمن الفضاء المعلوماتي جزء من منظومة الاقتصاد والأمن القومي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه، على النحو الذي ينظمه القانون" [3].

كما نصت المادة (57) من ذات الدستور على أنه "للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفي الأحوال التي يبينها القانون..." [4].

وكذلك نصت المادة (58) من ذات الدستور على أنه "للمنازل حرمة، وفيما عدا حالات الخطر، أو الاستغاثة لا يجوز دخولها، ولا تفتيشها، ولا مراقبتها أو التنصت عليها إلا بأمر قضائي مسبب، يحدد المكان، والتوقيت، والغرض منه، وذلك كله في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية التي ينص عليها، ويجب تنبيه من في المنازل عند دخولها أو تفتيشها، واطلاعهم على الأمر الصادر في هذا الشأن" [5].

كما نصت المادة (59) من دستور 2014 على أنه "الحياة الآمنة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها، ولكل مقيم على أراضيها" [6].

ومن خلال استقراء النصوص الدستورية نجد أنها تشير إلى عدة مبررات يجب أن تكون أساسا لضمان الحق في الحياة الخاصة، مع الأخذ في الاعتبارات عدة مبررات هي (حنون، 2012، ص 220):

-

أولا: حماية الأمن القومي والنظام العام الذي يتكون من عدة عناصر هي الصحة العامة، والسكينة العامة، والآداب العامة، والأخلاق العامة، وأن أي مساس لعنصر من هذه العناصر يعد مبررا لتقييد حق الفرد في الحياة الخاصة كون هذه العناصر تهم المجتمع ككل، وحق الجماعة مقدم على حق الفرد.

ثانيا: حماية الآداب العامة باعتبارها حمايتها قيد على حق الفرد في الخصوصية والحياة الخاصة، فالمقصود بالآداب العامة هي المحافظة على القيم الأدبية والأخلاقية التي تواضع الناس في مجتمع ما على احترامها والالتزام بها، كما أن الأخذ بفكرة الآداب العامة كمبرر لتقييد الحق في الحياة الخاصة يجد أساسه في أن الفرد يعيش في مجتمع معين، ومن ثم لا يكفي أن يحترم الفرد حقوق وحريات أفراد ذلك المجتمع، بل يجب عليه أن يحترم القيم الأخلاقية والأدبية لذلك المجتمع أيضا.

ثالثا: احترام حقوق الأفراد وحرياتهم، فيؤدي وجود المجتمع إلى وجود علاقات اجتماعية بين أفراده، وهذا أمر طبيعي بالنظر لا تصال الفرد بأفراد جنسه الأخرين، ومتى وجدت هذه العلاقات لابد من وجود قواعد قانونية تحكمها من أجل التوفيق بين المصالح المتعارضة، لذلك يمكن القول بأن تقييد الحق في الحياة الخاصة باحترام حقوق وحريات الآخرين يقوم على فكرة عدم عزلة حقوق وحريات الفرد عن الأخرين، وبالتالي لا يجوز للفرد أن يسئ استعمال حقه بأن يلحق ضررا بحقوق الآخرين وحرياتهم.

ومما تقدم يتضح لنا أن الحق في الحياة الخاصة محدد في كل عصر من العصور، من خلال وجود قواعد عامة تنظم هذا الحق بالنظر إلى ما يطرأ على المجتمع من تطور وتفاعل بين أفراده، وكذلك تطور

وسائل ونمط حياتهم، لا سيما في عصر الذكاء الاصطناعي الذي سهل –بطرق مشروعة وغير مشروعة-الاعتداء على الحياة الخاصة.

ولا خلاف اليوم في أن الحق في الحياة الخاصة أحد الحقوق الدستورية الأساسية الملازمة للشخص الطبيعي بصفته الإنسانية كأصل عام، لذلك حظيت الحياة الخاصة للأفراد بحماية دستورية كبيرة في كافة دول العالم، من خلال وضع النصوص الدستورية الحامية للحياة الخاصة، واستجابة التشريعات باختلاف مستوياتها لوضع قواعد فعالة لحماية هذا الحق (سرور، 2000، ص 33)، مسايرة في ذلك التقدم والتطور الهائل لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وما أتبعه من محاكاة للجنس البشري بقدر كافٍ لإعادة النظر في بعض النصوص التشريعية لإضفاء المزيد من الضمانات الفعلية لحماية الحق في الحياة الخاصة.

وقد وافق القضاء، ما أقره المشرع حيث جاءت أحكامه متوافقة مع ذلك، فقضت محكمة جنايات طنطا بأنه "معاقبة المتهمين، بالسجن 15 سنة، ومعاقبة 2 آخرين بالسجن 5 سنوات، وتضمن قرار الاحالة، أن المتهمين ارتكبوا عدة جرائم اعتدوا على حرمة الحياة الخاصة للمجني عليها الطفلة ...، بأن نقلوا دون رضاها عن طريق برامج التواصل الاجتماعي على أجهزة المحمول الخاصة بهم صور فوتوغرافية ومقاطع فيديو تنتهك خصوصيتها على النحو المبين بالتحقيقات، واستعملوا ونشروا صور فوتوغرافية ومقاطع فيديو موضع الاتهام بغير رضاء المجني عليها" [(7)].

المطلب الثاني

دور القانون في حماية الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي

شهدت السنوات الأخيرة تطور كبير في ميدان الذكاء الاصطناعي نتيجة التقدم الهائل في التكنولوجيا ومعالجة المعطيات، ومع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي أحدثت نقلة جذرية في المجتمعات المتطورة من حيث توفير الراحة والرفاهية ومساعدة الأفراد في انجاز مهامهم الاجتماعية والمهنية، لكن في ذات الوقت ثار الخلاف على الكثير من المسائل الفلسفية والأخلاقية والقانونية، فيمثل الذكاء الاصطناعي تحدي كبير وجديد للقانون في مستويات عدة، وهذا من حيث مدى امكانية تطبيق القواعد القانونية الموجودة على جميع المسائل القانونية التي يمكن أن يثيرها الذكاء الاصطناعي، ومن أهمها حماية الحق في الحياة الخاصة.

ولم يعد حق الفرد في حماية الحياة الخاصة هو أن يقرر متى وإلى أي حد يمكن أن يطلع الغير على شئونه الخاصة، وذلك في إطار الاعتداءات التي أصبحت تطال حياته الخاصة بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي، فأضحى من الضروري إعادة النظر وزيادة الاهتمام بهذا الحق، نظرا لما يتعرض له من مخاطر تحيط به وتهدده أبرزها تقنيات الذكاء الاصطناعي الملازمة للفرد من خلال كافة العناصر المحيطة به والمستخدمة بشكل يومي متكرر.

فأسبغ قانون العقوبات المصري حمايته للحياة الخاصة بتحريم تصوير المواطنين في حياتهم الخاصة بدون علمهم أو إذن منهم، إذ أن صورة الشخص تعد امتدادا لجسمه، فهي وإن كانت لا تعبر عن حديث أو فكرة أو رأي لكنها تشير إلى شخصية صاحبها في الوضع الذي يمارس فيه حياته الخاصة، ومن ثم تأخذ حكم الإنسان نفسه من حيث المساس بحياته الخاصة (سلامة، 2021، ص 19).

كما أن إساءة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي جريمة يعاقب عليها القانون رقم (175) لسنة 2018 الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وتتحقق جريمة إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي بتوافر ركنين، أحدهما مادي والأخر معنوي، فأما الركن المادي فهو استعمال برنامج معلوماتي أو تقنية معلوماتية في معالجة معطيات شخصية للغير، ويتخذ الركن المعنوي صورة القصد الجنائي بأن تتجه إرادة الجاني إلى استعمال برامج تقنية المعلومات في اصطناع بيانات شخصية للغير بربطها بمحتوى

مناف للآداب العامة، أو لإظهاره بصورة تمس شرفه أو اعتباره مع العلم بكافة عناصر الركن المادي، فإذا انتفى العلم، لم يتحقق القصد الجنائي (ابراهيم، 2023، ص 1028).

وكذلك نصت المادة (26) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على أنه" يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تعمد استعمال برنامج معلوماتي أو تقنية معلوماتية في معالجة معطيات شخصية للغير لربطها بمحتوى مناف للآداب العامة، أو لإظهارها بطريقة من شأنها المساس باعتباره أو شرفه" [8].

وتنص المادة (27) من ذات القانون على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه، ولا تزيد عن ثلاثمائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أنشأ أو أدار أو استخدم موقعا أو حسابا خاصا على شبكة معلوماتية يهدف إلى ارتكاب أو تسهيل ارتكاب جريمة معاقب عليها قانونًا" [9].

وباستقراء النصوص السابقة يتبن أنه في حالة إنشاء أو إدارة أو استخدام أي من المواقع أو الحسابات الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتقنيات الذكاء الاصطناعي، لنشر وترويج تلك الأخبار أو انتهاك حرمة الحياة الخاصة أو نشر بيانات كاذبة أو تسهيل هذا الأمر، فإنه يكون عرضة للمساءلة القانونية وتوقيع العقوبة الجنائية.

ولما كانت المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة هي البنية التحتية التي تمكن الدولة والمنظمات من أداء مهامها، حيث تعتبر المعلومات وكميتها وطريقة عرضها هي الأساس ف نجاح عملية صنع القرارات الحتمية داخل المؤسسات والدوائر الحكومية المكلفة باتخاذ القرارات، مما يستوجب وضع الضوابط اللازمة لاستخدام المعلومات وتداولها ووضع السبل الكفيلة بحيازتها، لا سيما وإن أصبح الأمن القومي للدولة والمجتمع في حالة تهديد وزعزعة استقراره، وأضحى من الضروري تبادل المعلومات الخاصة بالآراء بين الدول إلى درجة تمس حقوق الأفراد والحاق أضرار كثيرة بهم نتيجة إفشاء معلوماتهم الشخصية وإظهارها، كما أن سرعة وتيرة تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي أوجب توفير الحماية اللازمة للحياة الخاصة بكافة أبعادها عن الاستخدام غير المشروع لها في ظل تمتع الذكاء الاصطناعي باستقلالية قد تقترب من الوعي (طه، 2020، ص 60).

ومما تجدر الاشارة إليه أن التزايد المستمر لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في كافة أمور ومتطلبات الحياة، قد يتطلب مزيدا من التدخل التشريعي لضمان حماية الحق في الحياة الخاصة في ظل هذا التطور، وذلك لتنظيم كل ما يمس الحق في الحياة الخاصة تطبيقا لما أقره القانون، شريطة أن يكون ضروريا ومتناسبا (سلامة، 2021، ص 19)، وهذا يعني أنه بالرغم من تطرق التشريع المصري لتنظيم الحق في الحياة الخاصة وحمايتها من أي انتهاك قد يتعرض له، إلا أن هذا التنظيم وإن كان يصلح للتطبيق على تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإنه بالمقابل مع تطور هذه التقنيات يفترض بالمشرع أن يعزز هذا الحق بحماية أكثر مما هو عليه الأن، لكون تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي مجال دقيق ويسير بوتيرة فائقة السرعة وأن مجرد خطأ بسيط سيصبح الإنسان عاريا ومكشوفا أمام الجميع، وتباح حياته الخاصة للجميع، الأمر الذي يستدعي تشريع أكثر حماية لهذا الحق، حتى يتمكن أي مستخدم لهذه التقنيات الاستخدام بأمان واطمئنان.

المبحث الثاني
مدى تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة

تمهيد وتقسيم:

نعيش في الوقت الحاضر، المرحلة الأولى من تغيير عميق في عصر تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث يتطور الذكاء الاصطناعي بسرعة كبيرة لدرجة أصبحت أنه ليس من الواضح بالضبط ما سيحدث بعد ذلك، حيث أحدث هذا التطور ثورة في حياتنا، لاسيما في المجالات الضرورية والحتمية لبقاء الإنسان واستمراره، كما حدث ويحدث في الصحة والتعليم وتغير المناخ وغير ذلك، من تأثيرات ايجابية للذكاء الاصطناعي على كافة أمور الحياة.

وفي المقابل من ذلك هناك أسباب كثيرة تؤدي إلى عدم التفاؤل نتيجة مخاطر تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يجبر الحكومات والأفراد إلى بناء الخبرة الكافية في هذا المجال استجابة للتطور الناتج عنها، وما يتبعه ذلك من التعامل مع المعلومات المضللة والتزييف العميق والتهديدات الأمنية والتغيرات في سوق والتأثير على الحياة الخاصة للأفراد سواء أكان ذلك بفرض بعض المنتجات أو بث الأفكار المشبوه، أو حتى طبيعة العلاج التي يتعين الخضوع إليه من جانب المريض (سلامة، 2021، ص 5).

وسيقسم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول **التأثير الايجابي لتقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة**، فيما يكون الثاني للحديث عن **التأثير السلبي لتقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة.**

المطلب الأول
التأثير الايجابي لتقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة

أصبحت حاجة الدول والأفراد على حد سواء للمعلومات القائمة على الحياة الخاصة هي عصب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية، وأصبح استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من سمات وضرورات حسن التنظيم الإداري للدولة وزيادة الوعي المعرفي للأفراد (بطيخ، 2022، ص 19)، وبفضل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي والامكانات غير المحدودة في مجال تحليل واسترجاع المعلومات الشخصية اتسع على نحو كبير استخدام هذه التقنيات لجمع ومعالجة المعلومات الشخصية المتعلقة بالحياة الخاصة للأفراد لأغراض متعددة، لاسيما في المجال الصحي والأنشطة الاجتماعية والمالية والآراء السياسية، بحيث لا يستغرب معها الفرد عندما يتصل بأحد هذه التقنيات أن يجد أمامه ما كان يفكر في الوصول إليه من خلال معرفة ميوله ورغباته (محمد، 2017، ص 63).

وضمن هذا الاطار يتوجب على تقنيات الذكاء الاصطناعي عدم القيام بأي عمل يفضي إلى الاضرار بالإنسان، وكذلك عدم القيام بأي عمل يعرض حياة الإنسان الخاصة للضرر سواء المادي أو المعنوي أو المعلوماتي، وتقع مسئولية هذا الالتزام على عاتق كافة المتعاملين مع تقنيات الذكاء الاصطناعي على اختلاف مستوياتهم ومراكزهم القانونية من مصنعين ومبرمجين ومشترين ومستخدمين، بما يوجب تزويد هذه التقنيات بضرورة احترام الذات الإنسانية والحياة الخاصة للفرد، وعدم الاعتداء عليها وفق الاطار العام القانوني والأخلاقي والديني المنظم لحق الإنسان في الحياة الخاصة سواء على المستوى الدولي أو الاقليمي أو الوطني (عرفان ، 2020، ص 18 ،19).

وفي المقابل من ذلك لابد من استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إطار مشروع وقانوني مع استعماله للغرض الأصلي والمعلن والمحدد، وحفظ البيانات بسرية وفق معايير أمن ملائمة لحماية المعلومات ونظم المعالجة، فالحياة الخاصة على اطلاقها في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي، تنطوي على خصوصية البيانات، وخصوصية الاتصالات في مواجهة أنشطة الرقابة والتجسس، وخصوصية المكان وحرمته في مواجهة أنشطة الاعتداء المادية والمعنوية، لاسيما وإن كانت تقنيات الذكاء الاصطناعي

صاحبة الحق في صنع القرار كما في الروبوت الطبي عندما يقرر إجراء عملية جراحية لمريض ما، من خلال الرصد والبحث بما في ذلك العلاج والتشخيص وطرق الوقاية أخذً في الاعتبار جميع بيانات الفرد الشخصية بدءًا من مكان ميلاده وعاداته اليومية إلى صفاته الجينية (HEIDMANN ، 2017 ، P. 78, 79).

كما إن تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي خاصة مع زيادة عدد السكان على مستوى العالم، أدى إلى التأثير الايجابي على الحياة الخاصة للفرد ما جعله يشعر بالتمييز دون أن يكون معروفا في بعض الأحيان، وذلك من خلال تخصيص الخدمات التي يستخدمها بشكل يومي، سواء كان ذلك يتعلق بأنشطته على شبكات التواصل الاجتماعية أو من خلال شراء منتج معين، مما يسمح لتقنية ما بمراقبة العديد من جوانب حياة الإنسان من أجل الاستفادة من الرعاية والاهتمام في كل الأمور المتعلقة بالحياة الخاصة، فيستطيع الإنسان أن يعترف لتقنيات الذكاء الاصطناعي بالمجال الطبي بما لا يجرؤ على اخباره للطبيب المعالج له (Cornillon،2017، P 108. .[10]).

ومن خلال ذلك تنامى دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في شتى مجالات الحياة، حتى أصبح له دور قد يفوق الدور البشري في خدمة الإنسان ذاته، وتأتي هذه الأهمية لتقنيات الذكاء الاصطناعي نتيجة لمقتضيات الحياة العصرية ومواكبة متطلبات الإنسان (حسن، 2021، ص 1640)، ومن قبيل هذه التقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي السيارات ذاتية القيادة، والروبوتات الطبية التي تقوم بالعمليات الجراحية الخطرة، والروبوتات الصناعية والمنزلية، وروبوت المرور، والطائرات دون طيار (ابراهيم، طلال، 2022، ص 65).

وبناءً على ما تقدم، تكون حماية الحياة الخاصة من المسلمات شرعا وفقها وقانونا وقضاءً في كل العصور البشرية باختلاف مراحل تطور الإنسان، وما يدور في فلك تطوره من تقدم وازدهار في مقدمته الذكاء الاصطناعي، إلا أن حماية الحياة الخاصة ليست مطلقة، بل يجب تدخل الدولة والحكومات في مباشرة هذا الحق إذا كان ذلك ضروريا لمجتمع متزن يحافظ على أمنه القومي أو يصبو إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية، ويصون نظامه العام من خلال الوقاية من الجرائم وحماية الصحة والآداب العامة، وأيضا حماية الإنسان ذاته لإحداث توازن بين حقوقه وحرياته.

المطلب الثاني

التأثير السلبي لتقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة

بالرغم من المنافع الكبيرة التي أفرزتها تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلا أنها أوجدت سلبيات عديدة على الحياة الخاصة للإنسان (ابراهيم، 2023، ص 2)[11]، كما أنه لا يوجد تناقض بين الحرية والقانون فهما مترادفان تحت مظلة المشروعية، لأن الحفاظ على حرية الأفراد سيقابلها ومن دون شك الحفاظ على الأمن القومي للمجتمع والدولة، باعتبار الحق في الحياة الخاصة للأفراد جزء لا يتجزأ من الحقوق والحريات، فإن أي اعتداء على هذا الحق يترتب عليه جزاء نظرا لكونه حقا من الحقوق الدستورية المقررة، وفي المقابل من ذلك أصبح تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي له تأثير على حياة الأفراد الخاصة، مما يستلزم معه تضافر الجهود لحماية الحياة من أي تأثير سلبي دون المساس بأصل هذا الحق.

وبناءً على ذلك أدى تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى تسهيل الاطلاع على أسرار الحياة الخاصة للأفراد من قبل المؤسسات والوكالات والكيانات الوهمية، مما جعلها وسائل تسمح بارتكاب العديد من الجرائم والمحرمات، وهذا ما استدعى ضرورة تدخل رجال القانون لمنح التحايل باستخدام هذه التقنيات لإنهاك حرمة الحياة الخاصة للأفراد، وتوجيهها توجيها منحرفا، فهذه التقنيات تعد أداة ذكية

لارتكاب الجرائم والتجسس والسرقة والتلاعب بهدف الحصول على أموال أو خدمات غير مستحقة، وذلك باستخدام تقنيات فيروسية أو مشبوهة (السيد، 2012، ص 182).

وإذا ما تحدثنا عن تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحق في الحياة الخاصة، لا سيما في مواقع التواصل الاجتماعي ، فيمكننا القول بأن هذا التأثير السلبي بالغ الأهمية في ظل وجود العديد من البيانات الشخصية الهامة المتعلقة غالبا بالحياة الخاصة للمستخدم، وتتعامل تقنيات الذكاء الاصطناعي على هذه البيانات والمعطيات للاستدلال أو استنتاج معلومات حساسة وسرية عن أشخاص لم يقدموها أو يؤكدها، مثل العلاقات الأسرية والظروف الصحية والتوجهات السياسية والمعتقدات الدينية والحالة العاطفية والمزاجية وغير من البيانات، من خلال التفاعل عبر هذه التقنيات المستخدمة بشكل يومي ومستمر من الأشخاص (عبد الحميد، 2020، ص 23).

وبالتالي فإن التطور المستمر لتقنيات الذكاء الاصطناعي يعمل من خلال استغلال كافة البيانات والمعلومات القائمة والموجودة، ويستحدث بيانات ومعلومات جديدة تتوافق مع الحياة الخاصة للإنسان، وأصبحت قدرة الأفراد على معرفة الكيفية التي تستخدم فيها بياناهم ومعلوماتهم وفهمها والسيطرة عليها تكاد تكون منعدمة في ظل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي (سعيد، 2021، ص 40).

ومن الجدير بالذكر أن تقنيات التعلم الآلي تؤثر على الحق في الخصوصية في العديد من المظاهر، منها أنظمة التعلم الآلي الخاصة بالتعرف على الوجوه فتعد قادرة على التعرف على ما يقرب من 69 % من المتظاهرين الذين يرتدون أوشحة وقبعات لتغطية وجوههم (سلامة، 2021، ص 151)[12]، كما أنه في ظل التقدم الهائل لتقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبح من السهل تزييف مقاطع فيديو وصور تبدو واقعية إلى حد كبير، في عملية تعرف باسم التزييف العميق الأمر الذي يخلق تحديا جديدا لمصداقية الذكاء الاصطناعي، وتأثيره السلبي على الحياة الخاصة للأفراد (عبد الهادي، 2023، ص 85).

وبناء على ذلك، قد يفقد الإنسان حرماته وتنتهك خصوصياته وتهتك أسراره، وتصبح وسيلة لإهدار كرامته وابتزازه، مما يضر بالسلامة النفسية للإنسان، وتقويض الثقة الاجتماعية، والمرونة الفردية، وكذلك علاقات الشخص بالعالم وبنفسه (Nestik,T.A،2014، P. 264)، ومثل هذه المسائل لا يختص بها فقهاء ومشرعي القانون فقط، فلابد يتحد العلماء والفلاسفة ورجال الدين لتجنيب الإنسان مخاطر الذكاء الاصطناعي.

ومما تقدم يتضح لنا، أن الذكاء الاصطناعي بكامل تقنياته التي لا تزال محدودة، وما يتصف به من دقة وعدم نسيان واستنتاج واستدلال وقدرة على صناعة واتخاذ القرارات، قد يجعل الأفراد يخضعون لنظام رقابة صارم ويتحول المجتمع بذلك إلى عالم شفاف تصبح فيه بيوتنا وحياتنا العقلية والروحية والجسدية عارية تماما أمام الأخرين، مما يؤدي إلى خرق الحياة الخاصة بل وصناعتها أحيانا من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي، عن طريق توجيه بواعث وميول الإنسان إلى ما يريده من أهداف مشروعة وغير مشروعة.

خاتمة:

أدى التطور الكبير والسريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى التأثير على نظام الدولة وحياة الأفراد من عدة جوانب، فالذكاء الاصطناعي مهد الطريق إلى الدولة – كونها صاحبة الحق في صناعة واتخاذ القرارات المصيرية لحياة الأفراد- في الاطلاع والاحتفاظ بكافة المسائل المتعلقة بحياة الأفراد الخاصة، من خلال إطار قانوني يبيح للدولة – بالقدر اللازم- استخدام هذه السلطة لتحقيق الأمن الإنساني

بمفهومه الشامل، وفي المقابل من ذلك يجب على الدولة وسلطاتها العامة حماية حقوق وحريات الأفراد من أي اعتداء أو انتهاك لحياتهم الخاصة.

إلا أنه مع القدرة المتزايدة لتقنيات الذكاء الاصطناعي التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة الأفراد، أضحى الحق في حماية الحياة الخاصة من الحقوق النسبية المرنة التي تتغير وتتبدل وتضيق وتتسع قواعدها وأحكامها من عصر إلى أخر ومن مجتمع إلى أخر، ويتعين على الدول والحكومات مواكبة كل تطور من شأنه التدخل في الحياة الخاصة للأفراد لكون هذا الحق من الحقوق اللصيقة بالإنسان وأكدتها الشرائع السماوية وتضمنها الدستور في قواعد كلية ونظمها القانون بأحكام تفصيلية لضمان حماية حق الإنسان في الحياة الخاصة.

وقد توصلنا من خلال هذا البحث لعدد من النتائج والتوصيات:

النتائج:

أولاً: أصبحت الحياة الخاصة في عصر تقنيات الذكاء الاصطناعي ذات محتوى أشمل وأعمق من الحياة الخاصة للإنسان في العصور السابقة، نظرا للقدر الوفير من المعلومات والبيانات المحفوظة لدى هذه التقنيات التي تتعلق غالبا بحياة الإنسان الخاصة.

ثانياً: نجد أن قوة تقنيات الذكاء الاصطناعي في جمع وحفظ وتحليل واستنتاج البيانات المتعلقة بالحياة الخاصة، والقدرة على اكتشاف الأمور التي يصعب اكتشافها بواسطة البشر، وهذا يعني أنه يمكن للذكاء الاصطناعي معرفة معلومات حساسة عن الحياة الخاصة للأفراد، وقد يكون ذلك على قدر من الخطورة إذا تم استخدامه بشكل غير قانوني أو أخلاقي.

ثالثًا: يمكن الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على الحياة الخاصة للإنسان –مع زيادة عدد سكان العالم-في تخصيص الخدمات التي يستخدمها الإنسان بشكل يومي، من خلال الاهتمام بأموره الخاصة في المسائل الصحية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتعليمية.

رابعًا: مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي والسيطرة على الأمن المعلوماتي، أصبح من المجالات التنافسية بين الدول والقوى الكبرى في المجتمع العالمي، خاصة بعد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التزييف العميق لبعض الجرائم المستحدثة المتعلقة بالحياة الخاصة، وما تسببه من تأثيرات سلبية للفرد يمتد أثارها للمجتمع ككل، من جراء ما يحدثه هذا التزييف من اختلال في الأخلاق الفردية والعامة.

التوصيات:

أولاً: نوصي المشرع الدستوري بإضافة نص يتضمن اعتبار كل اعتداء من قبل الدولة على حق الأفراد في حياتهم الخاصة جريمة لا تسقط بالتقادم، تكفل الدولة للمعتدى عليه التعويض العادل.

ثانياً: نوصي المشرع العادي بسن تشريع يهدف إلى ضرورة التوعية والتثقيف من قبل مؤسسات الدولة –كافة-لبيان مفهوم تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومدى المخاطر والأثار السلبية الناجمة عنها في حياة الأفراد الخاصة، وتجنب مشاركة الأفراد لمعلوماتهم الحساسة مع كيانات أو مجموعات أو أشخاص غير معتمدين، وأن تعمل الدولة على إبرام مدونات أخلاقية وقانونية بينها وبين شركات تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي من أجل احترام وتعزيز حق الإنسان في الحياة الخاصة.

ثالثًا: نوصي بضرورة وضع أطر تنظيمية من مصنعي ومطوري تقنيات الذكاء الاصطناعي لتنفيذ تدابير صارمة لحماية البيانات والخصوصية، بما يضمن حماية الحياة الخاصة للإنسان، لتقليل الأثار

السلبية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وإمكانية محاسبة الأطراف المسئولة عن أي ضرر تسببه هذه التقنيات.

الهوامش

(1) أصدر البرلمان الأوربي عام 2017 قواعد القانون المدني بشأن الروبوتات والاعتراف بخصوصية الروبوت المزود بقدرة التعلم وضرورة تطوير قواعد جديدة للمسئولية.

وتجدر الإشارة إلى منح المملكة العربية السعودية جنسيتها للروبوت "صوفيا" مما أكسبها حقوقا وفرض عليها واجبات، وتعد هذه الخطوة حافزا للتفكير حول البعد الفعلي للتنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي الذي كان في بداية الأمر تحمل المسئولية وحقوق الملكية الفكرية فقط.

(2) قد صدر بيان عن مركز الأزهر العالمي للفتوى الالكترونية جاء فيه: ما يتم تداوله على منصات التواصل الاجتماعي من مواقع وتطبيقات لتزييف وفبركة الصور ومقاطع الفيديوهات والتي يوظفها بعض المستخدمين في الابتزاز الالكتروني بغرض جني المال أو دفع عدد من الناس قسرًا إلى أفعال منافية للآداب أو إلى جرائم جنسية، تحرمها الأديان، وتجرمها القوانين، وتأباها التقاليد والأعراف، ومن المحرَّم شرعًا والمجرَّم قانونًا استخدام البرامج والتقنيات الحديثة، سيما تقنية التزييف العميق Deep Fake، في فبركة مقاطع مرئية أو مسموعة أو صور للأشخاص، بغرض ابتزازهم ماديًا أو الطعن في أعراضهم وشرفهم، أو دفعهم لارتكاب أفعال محرمة، فهذه الأفعال من الإيذاء والبهتان التي حرمتها الشريعة الإسلامية.

بيان صادر عن مركز الأزهر العالمي للفتوى الالكترونية بتاريخ 1 / 2 / 2022.

(3) انظر المادة (31) من الدستور المصري الصادر عام 2014 والمعدل عام 2019.

(4) انظر المادة (57) من الدستور المصري الصادر عام 2014 والمعدل عام 2019.

(5) انظر المادة (58) من الدستور المصري الصادر عام 2014 والمعدل عام 2019.

(6) نظر المادة (59) من الدستور المصري الصادر عام 2014 والمعدل عام 2019.

(7) حكم محكمة جنايات طنطا في القضية رقم 2036 لسنة 2021، الصادر بتاريخ 10 / 5 / 2022.

(8) انظر نص المادة (26) من القانون رقم 175 لسنة 2018 الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

(9) انظر نص المادة (27) من القانون رقم 175 لسنة 2018 الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات

(10) تجدر الإشارة أن العقل البشري لم يتكيف على إدارة مثل هذه الكميات من البيانات ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يتولى هذه المسئولية، حيث لم يعد ما يتم علاجه هو المرض المحدد في جسم المريض، بل المريض وجميع بياناته، ففي أغلب الأحيان تستخدم الاختبارات الجينية لتوجيه اختيار العلاج مما يسمح للطبيب بالحصول على الطريقة المثلى للعلاج، حيث تم تطوير تطبيق للهاتف المحمول يحلل مؤشرات مرض السكر مثل الصوت أو الحركات الدقيقة من أجل مراقبة تطور الأعراض والمرض، وبالتالي التوجيه بالعلاج.

وما يتضمن ذلك من تحسين التشخيص وابتكار طرق غير جراحية للتحليل الطبي باستخدام التصوير، من خلال تقنية تعيد بناء الصور الملتقطة بواسطة الهاتف المحمول، وبالتالي تعطي مؤشرات حول الأورام الحميدة أو الخبيثة للعينة التي تم تحليلها بصريا.

وكذلك استحداث نظام لتحليل طلبات الانترنت، ليكون قادرا على مراقبة سلوك وبحث المستخدم وتوقيع تشخيص لمرض سرطان البنكرياس، فيستطيع محرك البحث الخاص بشركة جوجل أن يخبرنا بضرورة الذهاب للطبيب.

(11) ولخطورة الذكاء الاصطناعي تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 15 يوليو 2023 قرارًا يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير وقائية ورقابية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، وتعزيز شفافية أنظمة الذكاء الاصطناعي، وضمان جمع وتخزين ومشاركة وحذف البيانات المخصصة لتلك التكنولوجيا بطرق تتوافق مع حقوق الإنسان، كما أصدرت دولة الصين في يوليو عام 2023 إرشادات رسمية لخدمات الذكاء الاصطناعي التوليدي، لتصبح من أوائل الدول التي تقنن الذكاء الاصطناعي بعد أو وضعت إدارة الفضاء الالكتروني في الصين قواعد ملزمة دخلت حيز التنفيذ في 15 أغسطس 2023، لتلزم مقدمي خدمات الذكاء الاصطناعي بإجراء مراجعات أمنية، وتسجيل خوارزمياتهم لدى الجهات الرسمية.

(12) تجدر الإشارة إلى استخدام بعض الحكومات الاستبدادية لتقنيات الذكاء الاصطناعي لفرض رقابة مسددة على مواطنيها، كما فعلت الحكومة الصينية واستبدلت بعض المراقبين من العنصر البشري بالذكاء الاصطناعي للتعرف على المحتوى الإباحي والعنيف أو المحتوى ذو الحساسية السياسية، وأيضا استخدمت حكومة الصين أنظمة التعلم الآلي للقمع

وللسيطرة على أقلية الإيغور حيث تملك الشرطة الصينية استدعاء مواطني الأقلية العرقية لفحص وجوههم من 360 درجة وأخذ عينات دم والحمض النووي وإجبارهم على التحدث لمدة دقيقة لحفظ أصواتهم، مما يعد انتهاك عميق لحياتهم الخاصة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

- سرور، أحمد فتحي (2000)، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق.
- عبد الله، أسامه (1994)، الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات، دار النهضة العربية.
- محمد، جمال (2017)، أمن المعلومات والأمن القومي، دار نهضة مصر.
- حنون، حميد (2012)، حقوق الإنسان، مكتبة السنهوري.
- محمد، صلاح (دون تاريخ نشر)، الحماية القانونية للحياة الخاصة للعامل، دار الكتب القانونية.
- إبراهيم، طارق/ طلال، ساندي (2022)، جرائم الذكاء الاصطناعي، الكتاب الأول، دار النهضة العربية.
- سعيد، عبد الله (2021)، المسئولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي في القانون الاماراتي، دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية.
- بطيخ، عبد الواحد (2022)، التنظيم القانوني للتطبيقات الذكية، دار النهضة العربية.
- العناني، محمد شوقي / هديب، إسلام (2022)، الذكاء الاصطناعي ودوره في مكافحة الفساد، دار النهضة العربية.
- عبد الحميد، ممدوح (2020)، خوارزميات الذكاء الاصطناعي وانفاذ القانون، دار النهضة العربية.
- السيد، وليد (2012)، ضمانات الخصوصية في الانترنت، دار الجامعة الجديدة.

ثانيًا: الدوريات:

- حسن، أحمد علي (2021)، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد 76.
- مهدي، أيات (2019)، الشبكات العصبية الاصطناعية ومحاكاة سلوك المورد البشري في بيئة العمل، بحث منشور بمجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد الأول.
- غابريال، جان (2018)، الذكاء الاصطناعي بين الأسطورة والواقع، رسالة اليونسكو "الذكاء الاصطناعي وعود وتهديدات"، يوليو – سبتمبر.
- إبراهيم، رضا (2023)، الحماية القانونية من مخاطر الذكاء الاصطناعي "دراسة تحليلية مقارنة"، بحث بالمجلة القانونية.
- ياسين، طهراوي (2020)، الذكاء الاصطناعي والتحرش الجنسي على الأطفال، بحث منشور بالمؤتمر الدولي للمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- الدحيات، عماد (2019)، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخامس.
- طه، عمرو (2020)، النظام القانوني للروبوتات الذكية –دراسة تحليلية مقارنة لقواعد القانون المدني للروبوتات الصادر عن الاتحاد الأوروبي لسنة 2017، ومشروع ميثاق أخلاقيات الروبوت الكوري"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية.
- سلامة، محمد أحمد (2021)، الذكاء الاصطناعي وأثاره على حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد سبتمبر.

- عبد الحكيم، محمد (2020)، دور الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة جرائم الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، بحث منشور بالمؤتمر الدولي العشرون لكلية الحقوق جامعة المنصورة، عدد إبريل.
- عرفان، محمد (2020)، الذكاء الاصطناعي والقانون – دراسة نقدية مقارنة في التشريعين المدني الفرنسي والقطري-، مجلة الدراسات القانونية جامعة بيروت العربية.
- عبد الهادي، محمود (2023)، الحماية القانونية من مخاطر أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في تصفية المحتويات المرئية عبر شبكة الانترنت، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد 41، العدد 41.
- مسعود، نريمان (2019)، المسئولية عن فعل الأنظمة الالكترونية الذكية، بحث منشور بمجلة حوليات الجزائر، الجزء الأول، العدد الواحد والثلاثون.
- العصار، يسري (2015)، الاتجاهات الحديثة للقضاء الدستوري بشأن حماية الحق في الخصوصية، بحث منشور بمجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد العاشر، السنة الثالثة، عدد يوليو.

ثالثًا: الدساتير والتشريعات:

- الدستور المصري الصادر عام 2014 والمعدل عام 2019.
- القانون رقم 175 لسنة 2018 الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته.

رابعا: المراجع الأجنبية:

- Missy, Cumming, (2017) Artificial intelligence and the future of warfare. London: Chatham House for the Royal Institute of International Affairs.
- HEIDMANN, Karine LEVY (2017) En médecine : Intelligence Artificielle, impacts réels, les cahiers, Lysias.
- T.A, Nestik, (2014), Group reflexivity as a factor relationship formation to the collective past. In social psychology of time.
- Cornillon, Sebastien, Léo souquet: (2017) ,conclusion, les cahiers Lysias.